الحركة التعاونية عموماً وفى مصر خصوصاً*

« التعاون » بوضعه العالمى الحالى نظام اقتصادى اجتماعى وفق إليه العمال فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر تحت ضغط الأحوال القاسية التى كانوا يعيشون فيها من انخفاض فى الأجور وغلاء فى تكاليف المعيشة .

وكانت أولى الجمعيات التعاونية جمعية روتشديل بالقرب من مانشستر وقد أسست عام ١٨٤٤ على أثر ما بذله كبار المصلحين الاجتماعيين وعلى رأسهم روبرت أوين « أبو التعاون » من جهود وما ينوه من تعاليم بين طبقة العمال .

وقام بتأسيس هذه الجمعية ثمانية وعشرون نساجاً ساهم كل منهم بجنيه واحد ووضعوا لأنفسهم برنامجاً واسع المدى كما حددوا المبادىء التى تسير عليها جمعيتهم وفتحوا محلا متواضعاً لبيع عدد من أصناف « البقالة » لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . فكانت جمعيتهم هذه نواة للتعاون فى العالم وقد ساروا بجمعيتهم فى همة وعزيمة على هدى مبادىء سبعة وضعوها لأنفسهم وما لبثت أن صارت هى الأسس التى يقوم عليها التعاون فى كل ناحية من أنحاء العالم . وتتلخص تلك المبادىء فيما يأتى :

أولا — « الباب مفتوح » بمعنى أن عضوية الجمعية مباحة للجميع .

ثانياً — « الديمقراطية فى الإدارة » فلكل عضو صوت واحد فى الجمعية العمومية مصدر السلطات مهما يكن عدد الأسهم التى يمتلكها .

ثالثاً — « العائد » وهو الربح الصافى الذى « يعود » إلى الأعضاء فى ختام السنة بنسبة معاملة كل منهم للجمعية .

* بحث تفضلت به مصلحة التعاون بناء على طلب جمعية خريجى المعاهد الزراعية لمناسبة العيد الفضى للجمعية

رابعاً — « الفائدة المحدودة على رأس المال » فلا يجوز أن تزيد على ٦٪ لأن الأساس فى التعاون الخدمة لا الربح .

خامساً — الابتعاد فى التدخل عن الدين أو السياسة .

سادساً — المعاملة نقداً لتعويد الأعضاء على موازنة دخلهم وخرجهم .

سابعاً — نشر التعليم والثقافة .

وقد نمت جمعية روتشديل حتى بلغت درجة كبيرة من العظمة ودعاها هذا النمو إلى الانتقال من دارها الأولى وأصبحت تمتلك أفخم دار فى البلدة، أما مقرها الأول فقد أصبح متحفاً تعاونياً يؤمه التعاونيون من مشارق الأرض ومغاربها .

* * *

وما كادت جمعية روتشديل تمضى فى عملها حتى علم بها القريب والبعيد وأخذ الأهالى فى مختلف أنحاء انجلترا ينشئون الجمعيات التعاونية على غرارها ، واستمر التسابق فى إنشاء هذه الجمعيات حتى بلغ عددها ١٠٩٤ جمعية فى عام ١٩٢٧ تضم ٨٠٨٥٠٠٠ عضواً وقد بلغ رأس مالها ١٥٠ مليون جنيه وقيمة معاملاتها ٢٥١ مليون جنيه فى العام .

ولما اتسعت الحركة شعرت الجمعيات بالحاجة إلى جمعية مركزية لها تمدها جميعاً بما تحتاج إليه من صنوف المأكل والملبس ومختلف حاجات المنزل، سواء بالتوسط فى توريدها إليها أو بإنتاجها فى معامل ومزارع تمتلكها وتديرها . وأسست الجمعيات جمعية الاتجار بالجملة هذه بمدينة مانشستر عام ١٨٦٣ ومدتها بالمال والرجال على أن يعود ما تجنيه من ربح صاف إلى الجمعيات بنسبة تعاملها معها ، وهى نفس الطريقة التى توزع بها الجمعيات المحلية «العائد» على أعضائها. وبلغت قيمة منتجات الجمعية المركزية للاتجار بالجملة فى إنجلترا ٢٠ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٣٧ وبلغ مجموع مبيعات هذه الجمعية ٦٠ مليوناً من الجنيهات.

وهكذا تم تكوين الحركة التعاونية فى انجلترا من الناحية المادية وإنما بقى خلق الرأس المفكر، وقد تم ذلك أيضاً سنة ١٨٧٣ إذ أسس التعاونيون بأموالهم ورجالهم اتحاداً لهم فى مدينة مانشستر ذاتها وهى معقل التعاون فى تلك البلاد. وتتلخص مهام هذا الاتحاد التعاونى فيما يلى : —

(ا) توجيه الجمعيات وإرشادها .

(ب) الإشراف على أعمالها ومراجعة حساباتها .

(حـ) تمثيلها والدفاع عن مصالحها .

(ء) نشر الدعاية التعاونية .

(هـ) نشر التعليم التعاونى .

(و) توحيد القوى المعنوية للتعاون وإيجاد رأى عام تعاونى .

وفى سنة ١٩١٨ أنشأ الاتحاد التعاونى كلية التعاون فى مانشستر لتكون مبعث التعليم التعاونى ومقصد طلاب التعاون من كافة الأرجاء . ثم كملت الهيئات التعاونية العليا بالمؤتمر التعاونى الذى يعقد فى كل عام فى إحدى المدن الانجليزية الكبيرة . يفد إليه ممثلو الجمعيات للبحث فى شؤون حركتهم ويصدر المؤتمر تقريراً عاماً من الحركة التعاونية فى انجلترا شاملا كل البيانات والإحصاءات .

* * *

ذاع نبأ هذه الحركة الديمقراطية حتى عم القارات الخمس ، ووقف العالم بأجمعه على عظم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى يقدمها التعاون للشعوب . فاقتبست الأقطار المختلفة مبادئه وتصرفت فى تطبيقها بحسب طبيعتها وحاجتها وإنما بمالا يمس المبادىء الأساسية فبعد أن نشأ التعاون استهلاكياً فى إنجلترا ظهر زراعياً فى الدنمارك ومالياً فى ألمانيا وصناعياً فى فرنسا .

وهكذا استفادت هذه البلاد وغيرها من النظام التعاونى استفادة تتناسب مع أحوالها . ويتضح مدى اتساع الحركة التعاونية فى العالم من الإحصاء الآتى : —

عدد الجمعيات التعاونية	عدد الأعضاء	قيمة المعاملات السنوية
٧٠٠ر٠٠٠	٠٥١ر٠٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه

* * *

ووصلت دعوة التعاون وفكرته إلى مصر فى سنة ١٩٠٨ على يدى رجل التعاون والقانون « عمر لطفى » وقد اهتم به فى نفس الوقت الأمير حسين كامل « أبو الفلاح » وإذا كان هذان الرائدان قد دخلا ميدان التعاون من بابين مختلفين فإنهما خرجا بنتيجة واحدة وهى ضرورة توطيد التعاون فى مصر على أساس شعبى لما فى ذلك من خير عميم للبلاد وأهلها .

فأما عمر لطفى فمع علمه بأن التعاون يعوزه التشريع فقد سعى للتغلب على هذه العقبة واجتهد فى التوفيق بين القوانين السارية وبين قواعد التعاون . وكان اهتمامه بالتعاون فى الريف والحضر على السواء . وسافر إلى إيطاليا التى وجد فيها مثله الأعلى فى التعاون فأخذ عن « لويجى لوتزانى » زعيم حركته ووزير المالية الإيطالية فى ذلك الوقت . ولما عاد رفع لواء التعاون فى مصر وطاف بالبلاد مبشراً بفكرته ونجح فى تأسيس عدد من الجمعيات الزراعية والمنزلية فى مختلف المدن والقرى .

وأما الأمير حسين كامل فقد بدأ بالسعى فى وضع تشريع للتعاون وألف لجنة فى الجمعية الزراعية لهذه الغاية وقصر اهتمامه على التعاون الزراعى دون غيره من وجوه التعاون . ولما كان مثله الأعلى فى فرنسا فقد استدعى كبيراً من تعاونييها الزراعيين هو « المسيو جوزيف ريبيه » للاستعانة به فى وضع الأسس التعاونية الزراعية .

غير أن نفسية الشعب وقدرته على العمل لم تكونا فى ذلك الحين قد تهيأتا للنظم التعاونيـة والسير بها بنجاح . لذلك ضعفت الجمعيات أو « النقابات »

كما كانت تسمى وقتئذ وما لبثت أن اضمحلت وأدركها الفناء . كما أن الجهود التى بذلت لإصدار تشريع تعاونى لم تثمر لأن الحكومة إذ ذاك كانت تنظر إلى الحركة التعاونية بعين الريبة .

وهكذا قضى على النهضة الأولى للحركة التعاونية ، تلك النهضة التى قام بها الشعب نفسه بقيادة رجاله . وإذا كان الزعيم وأنصاره والأمير ومن اتبعه أخفقوا فى إقامة حركة تعاونية شعبية موطدة الدعائم فى مصر فقد نجحوا فى تهيئة الشعب وإعداد الحكومة للتضامن معاً فيما بعد لإقامة صرح الحركة التعاونية المرجوة فى البلاد . فقامت النهضة الثانية للحركة التعاونية ويرجع الفضل فى نجاحها إلى تضافر الأمة والحكومة على وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والمالية لتلك الحركة المباركة التى بدأت فى سنة ١٩٢٣ بصدور قانون التعاون وإنشاء ديوان عام يرعى الحركة التعاونية .

* * *

ولنتحدث الآن عن الحركة كما هى قائمة فى الوقت الحاضر من دون أن ندخل فى تفاصيل التعديلات التى أدخلت على قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ أو نذكر أسباب نقل الإشراف على الحركة التعاونية من وزارة الزراعة إلى غيرها من الوزارات أو نورد ما طرأ على طرق تمويل الجمعيات من تطورات، وإنما يحسن بنا قبل ذلك أن نبين كيف تدار الجمعيات وإلى أى مدى تشرف الحكومة عليها .

توكل إدارة الجمعية التعاونية إلى مجلس إدارة مكون عادة من خمسة إلى سبعة تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها ؛ وهم فى الغالب من أهل الرأى والجاه فى الجهة . وينتخب هذا المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائباً للرئيس وسكرتيراً وأمين صندوق ويجتمع من وقت لآخر بحسب الحاجة ويدوّن مداولاته فى دفتر خاص بمحاضر الجلسات . واختصاص المجلس

إدارة الجمعية والوقوف على طلبات الأعضاء وعقد الصفقات أو بعبارة أخرى القيام بكل أعمال الجمعية باسمها فى حدود قانون التعاون ونظام الجمعية الداخلى وقرارات الجمعية العمومية .

ويراقب تصرفات مجلس الإدارة « لجنة مراقبة » مكونة من ثلاثة تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء . والحكمة فى إيجاد هذه اللجنة اتخاذ الحيطة كيلا يحيد مجلس الإدارة عن جادة الصواب وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة أما الجمعية العمومية وهى مصدر السلطات جميعها فتعقد مرة فى السنة ولكل عضو فيها صوت واحد مهما يكن عدد الأسهم التى يملكها .

وتشرف مصلحة التعاون على شئون الجمعيات وأعمال القائمين بها كما سيأتى بيانه .

***

إن بلاداً زراعية كمصر لا بد أن تكون حركتها التعاونية ذات صبغة زراعية ، غير أن ذلك لا يحول دون قيام أنواع الجمعيات التعاونية غير الزراعية كالجمعيات المنزلية والصناعية لأن لكل نوع منها ميدانا تعمل فيه وخدمات تقدمها إلى الشعب .

وإذا كان مجال الحركة التعاونية الاستهلاكية فى المدن فإن جزءاً كبيراً منها سيكون للقرويين ، كما أن دخول التعاون فى ميدان الصناعة فى مصر غالباً ما يكون بطبيعة الحال فى تلك الصناعة المرتبطة بالزراعة ، كالألبان والمحالج وغزل القطن والصوف ونسجهما واستخراج الزيوت وصنع « المربات » والنحالة وغيرها .

ومع أن معظم الجمعيات التعاونية القائمة فى مصر الآن زراعية إلا أنه يوجد ٢١٤ جمعية منزلية وثلاث جمعيات صناعية وكلها محلية بمعنى أن أعضاءها أفراد ومنطقة عمل كل منها محدودة إلا عشرون جمعية مركزية أعضاؤها

عبارة عن جمعيات محلية ومنطقة عمل كل منها واسعة تتناول مديرية بأكملها أو تتناول القطر المصرى جميعه .

وفيما يلى بيان بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها :

أولا — التوريد الزراعى

الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر هى من نوع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض، ويقوم هذا النوع من الجمعيات فى كافة الدول على أساس تمكين المنتج الزراعى من الحصول على طلباته اللازمة لمختلف عمليات الإنتاج التى يتولاها . وتتدرج هذه الجمعيات من هذا الأساس إلى ماهو فى مصلحة المزارع فى كافة الوجوه الأخرى من اقتصادية واجتماعيـة . ولذلك يجب أن تشغل ناحية التوريد والتسليف فى الجمعيات التعاونية الزراعية المقام الأول من العناية ، كما يجب أن تحاط هذه الناحية بكافة الضمانات الكفيلة لاجتذاب المزارعين إلى الجمعيات التعاونية وإقبالهم على تأليف هذه الجمعيات فى قراهم .

وقد انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية فى أنحاء القطر بفضل الدعاية الحكومية التى قامت على أساس تنظيم الحياة الاقتصادية للزراع ؛ وذلك بتوحيد جهودهم لزيادة الإنتاج وتقليل النفقات وتنظيم تصريف الحاصلات بما يضمن لهم الربح الكافى لما يبذلونه من جهد واتفاق فى سبيل الإنتاج وتحسين الحياة الريفيـة اجتماعياً برفع مستوى المعيشة ونشر الثقافة وإزالة البؤس والشقاء وتحبيب هذه الحياة إلى قلوب الأهلين، وبالاختصار تقوم الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية مقام المتجر والمصرف والمعهد الثقافى والهيئة القائمة بالخدمات الاجتماعية.

بدأت هذه الجمعيات فى تأدية رسالتها إلا أن صعوبات جمة اعترضت سبيلها وحدت من نشاطها . فأول ما اصطدمت به هو الأزمة المالية العالمية التى قضت على القواعد الإقتصادية والمالية وزعزعت أركان الثقة بين الناس وصرفتهم عن

التضامن والتعامل الاجتماعى فأخمدت فى النفوس حماسة الإقبال على الجمعيات . وعلى الرغم من كل ذلك فقد استمرت الجمعيات التعاونية الزراعية فى تقديم مختلف الخدمات للزراعة وأعضائها الزراع .

وفيما يلى إحصاء عاماً عن الجمعيات التعاونية لغاية آخر يونيو سنة ١٩٤٣ :—

نوع الجمعيات	عددها	عدد الأعضاء	رأس المال	الاحتياطى
			جنيه	جنيه
جمعيات زراعية	١٠٠٩	١٨١,٠٠٠	٣٠٣,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
جمعيات منزلية	٢١٤	٧٣,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	١٥,٠٠٠
جمعيات صناعية	٣	٦٠٠	١٠,٠٠٠	١٠٠
جمعيات مركزية	٢٠	٣,٤٠٠	٧٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
المجموع	١٢٤٦	٢٥٨,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠	١٣٠,١٠٠

وتخدم هذه الجمعيات جميع أعضائها طبقاً للأوضاع التعاونية الصحيحة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ويقوم بنك التسليف الزراعى فى الوقت الحاضر بمعظم أعمال التوريد والتسليف للجمعيات التعاونية ولأفراد المزارعين عامة فهو يقدم للجمعيات التعاونية كل ما تحتاج إليه من سلف وقد اختصها بالمزايا التالية : —

١ — يتقاضى البنك من الجمعيات فائدة على سلفة قدرها ٤ ٪ فى حين أنه يتقاضى من الأفراد ٥ ٪

٢ — يخفض البنك للجمعيات ٥ ٪ من أسعار التقاوى والبذور والسماد المقررة للأفراد .

٣ — يمنح البنك سلفاً لنفقات الزراعة والحصاد للجمعيات التعاونية بدون

قيد فى حين أنها لا تمنح للأفراد إلا لصغار الزراع ومتوسطيهم الذين لا يزيد صافى ما فى حيازتهم عن ٢٠٠ فدان ملكا أو إيجاراً .

٤ — يمنح البنك سلفا على رهن المحاصيل للجمعيات بدون قيد فى أن أقصى ما يسمح برهنه للأفراد ٣٠٠ قنطار من القطن و ٦٠٠ أردب من الأرز و ٤٠٠ أردب من باقى الحاصلات الأخرى .

٥ — يشترط البنك فى السلف المتوسطة الأجل (سلف المواشى والآلات الزراعية ومعامل الألبان ولجان التدخين) تقديم رهن عقارى للبنك ويعفى الجمعيات من ذلك مكتفياً بضمانة من إدارتها .

٦ — يقصر البنك أنواعاً من السلف على الجمعيات دون الأفراد كسلف الوقود وسلف فوارغ ونولون البصل وسلف فوارغ ونولون البطاطس وسلف لتعبئة وتصدير الفاكهة .

٧ — لا يقبل البنك من الودائع إلا أموال الجمعيات التعاونية ويمنحها عن ذلك فوائد تربى كثيراً على ما تمنحه البنوك عن ودائع الأفراد .

وفيما يلى بيان عن أنواع السلف التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية من بنك التسليف الزراعى لهذا الغرض خلال سنة ١٩٤٣ وعدد الجمعيات التى تعاملت مع البنك وقيمة السلف المنصرفة من كل نوع على حدة :

أنواع السلف	عدد الجمعيات	قيمة السلفة المنصرفة	
		مليم	جنيه
تقاوى قمح	١٨٠	٨٢٨	٧٧٦٢٠
« فول	١٧	٧٧٩	١٢٩٣
« شعير	١٨	٥٣٢	٨٤٤
« عدس	٣	٦١٠	٥٩٩

أنواع السلف		عدد الجمعيات	قيمة السلفة المنصرفة	
			مليم	جنيه
تقاوى بطاطس شتوى		٧	—	١,٠٠٠
« بذرة قطن		١٦٣	٣٨٦	١٠,٧٧٢
« قصب		٢٨	٧٥٠	٣٤,٤٥٩
« أرز		٤٨	٩٠٥	١٢,٩٧١
تقاوى الأذرة	شامية ...	١٥	٠٢٨	٨٩٩
	رفيعة ...	٦٠	٥٧٧	٤,٥٢١
« بطاطس نيلى		٤	—	٥٢٠
سماد شتوى		٣٨٦	٤٢٢	١٧٢,٥٩٠
« صيفى		٣٣٥	٠٧٥	١٧٥,٣٠١
« نيلى		٢٠٨	٨٥٠	٧٠,٠٨٩
« بساتين		١٠	٨٦٠	٣,٩٠٧
الجملة		٦٦١٠	٦٠٢	٥٦٧,٣٩٢

ويلاحظ أن معظم الجمعيات التعاونية تتعامل فى أكثر من نوع واحد من السلف .

ولا تقتصر الجمعيات التعاونية فى توريد طلبات الأعضاء على بنك التسليف الزراعى بل هى تستغل بعض رؤوس أموالها فى توريد طلبات الأعضاء الأخرى .

وفيما يلى بيان عدد الجمعيات التى قامت بتوريد طلبات أعضائها الزراعية من أموالها الخاصة :

أنواع التوريدات	عدد الأعضاء	قيمة التوريدات
		جنيه
أسمدة	١١٨	٣٦,٣٨٨
بذرة قطن	٠٨٠	٠٨,٠٢٤
لوازم زراعية أخرى	٠٦٢	١٢,٨٥٦
الجملة	٢٦٠	٥٧,٢٦٨

وبلغ عدد الجمعيات التعاونية المشتركة فى عضوية الجمعية التعاونية المركزية للبترول ٣١٨ جمعية . وقد بلغت جملة مبيعات هذه الجمعية فى سنة ١٩٤٢ من المواد البترولية ما قيمته ٣٠٠٠٠٠ جنيه لأعضائها وغيرهم من الأفراد .

ثانياً — الإقراض الزراعى :

قدمت الجمعيات التعاونية الزراعية لأعضائها فى سنة ١٩٤٢ قروضاً لنفقات الزراعة وسلفاً برهن حاصلاتهم فى بنك التسليف الزراعى ، كما قدمت لهم سلفاً لشراء الماشية والآلات الزراعية .

وفيما يلى بيان عن هذه السلف : —

أنواع السلف		عدد الجمعيات	قيمة السلف المنصرفة	
			مليم	جنيه
سلف لنفقات القمح		١٨	٧٥٠	١٣٣٫٦٣٩
» » الفول		١٧	٠٠٠	٢٫٧١١
» » الشعير		٤	٠٠٠	٢٫٨٣٢
» » العدس		١٥٦	٠٠٠	١٫١٦٤
» » القطن		٢٣٢	٠٢٠	٥٤٫٤٥٠
» » القصب		٩٠	٣٥٠	٣٧٫٥٨٦
» » الأرز		٨٤	٠٠٠	٧٢٫٩٥١
» » الأذرة الرفيعة		١٣	٥٥٠	١٤٫٤٧٧
» » » الشامية		٦٩	٠٠٠	١٨٫٢٨٥
» » الفول السودانى		٣	٠٠٠	٩٢
» لخدمة البساتين	صيفى	٤	٠٠٠	٢٧٢
	نيلى	١٦	٠٠٠	١٫٤٨٣
» لشراء الوقود	شتوى	٨	٤٤٠	٣٫٣٩٣
	صيفى	٩	٥٠٠	٥٫٤٨٧
	نيلى	٦	٠٠٠	١٫٨٨٤
» لنفقات الحمص		١	٠٠٠	١٣٠
الجملة		٢٩٣	٥١٠	٣٥٠٫٨٣٨

أنواع السلف	عدد الجمعيات	قيمة السلفة المنصرفة	
		مليم	جنيه
سلف برهن أقطان	٢٥	٣٤١	١٨٩,٣٩٧
« القمح	١	٠٠٠	٢٩٤
« الفول	١٦	٥٢٥	١٣,٢٨٥
« الحلبة	٢	٦٣٥	١,١٣٢
« الشعير	٣	٨٤٠	٤٥٢
« العدس	٣	٣٧٠	٩٠٢
« بذور الكتان	٣	٥٧٠	٤٥٧
« الأرز	٤	٧٢٠	١٢,٢٦٨
« الأذرة (الشامية	٥	٥٧٥	١,٣١٢
« الأذرة (الرفيعة	٤	٥٠٠	٧٨٢
« السمسم	٢	٣٠٠	٤٢٩
الجملة	٤٢	٣٧٦	٢٢٠,٧١٥

وقد بلغت السلف المنصرفة لشراء مواشى وآلات زراعية ٢١٩١٣ جنيهاً مصريا .

ويلاحظ أن معظم الجمعيات التعاونية تتعامل فى أكثر من نوع واحد من السلف .

وعلاوة على القروض التى تقدمها الجمعيات لأعضائها عن طريق بنك التسليف الزراعى فأن بعضها تقرض أعضاءها أيضاً من أموالها الخاصة لأغراض إنتاجية .

ثالثاً — بيع المحاصيل تعاونيا

كما أن التعاون يعمل على تقليل نفقات الانتاج للزارع بطريق توريد طلباته الإنتاجية بأسعار قليلة وفائدة منخفضة . فهو يعمل كذلك على زيادة

دخل المزارع برفع قيم محاصيله الزراعية وذلك بتعاون أعضاء الجمعيات التعاونية على بيع محاصيلهم عن طريق جمعياتهم فيوفروا على أنفسهم جزءاً كبيراً من الأرباح التى يجنيها من ورائهم الوسطاء والسماسرة وصغار التجار وكبارهم وهم الذين تنتقل بين أيديهم المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها حتى تصل إلى يد المستهلك . كلنا يعلم أن جزءاً كبيراً من إيراد المزارعين وعلى الأخص صغارهم يضيع عليهم فى كل سنة وفى كل موسم بسبب اضطرارهم إلى بيع محاصيلهم الضئيلة الكمية إلى صغار التجار والوسطاء بأسعار تقل بكثير عن الأسعار التى يحصل عليها كبار الزراع وهم الذين ينتجون كميات كبيرة يستطيعون بيعها رأساً إلى كبار التجار .

نعم إن هذا النوع من التعاون بين المزارعين يكتنفه الكثير من الصعوبات ويحتاج إلى كثير من الدراية والمعرفة التى يجب أن تتوافر فى أعضاء الجمعيات مع توافر ثقتهم بهذه الجمعيات وولائهم لها . وهو ما نرجو أن يصل إليه مستوى أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر متى سلكت طريقها فى أعمال التوريد والتسليف ونظمت شئونها على صورة أدعى إلى اطمئنان الأعضاء لها ووضع ثقتهم فيها .

والحالة الراهنة للجمعيات مع ما يكتنفها من صعوبات وما يحيط بها من عراقيل وما ينقصها من إشراف تدل بصفة قاطعة على حسن استعداد الجمعيات للقيام بهذه الأعمال . ونأتى هنا على بعض ما قامت به الجمعيات فى أعمال البيع التعاونى :

١ — تبيع الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية محاصيل أعضائها من الخضر وقد بلغت جملة مبيعاتها فى سنة ١٩٤٢ من أنواع الخضر ١٢٦٫٠٠٠ جنيهاً .

٢ — اختصت ثلاث جمعيات تعاونية فى بيع محاصيل من الفاكهة وعلى الأخص الموالح بل كانت إلى قبيل نشوب الحرب تصدر هذه المحاصيل

إلى الخارج وقد بلغ عدد ما صدرته فى ٩٣٨/٩٣٩ من صناديق الفاكهة إلى الخارج ١٠٧٠٠٠ صندوق .

٣ — اشتركت ٣٤ جمعية تعاونية فى تأليف جمعية تعاونية مركزية للبطاطس الغرض منها توريد التقاوى وبيع المحصول .

٤ — اشتركت ١٧ جمعية تعاونية فى تأليف جمعية تعاونية مركزية للبصل الغرض منها توريد طلبات الأعضاء وبيع محصولهم .

٥ — كان للجمعيات التعاونية جهود مبدئية فى سبيل بيع محصول أعضائها من القطن بيعاً تعاونياً وقد نجح بعضها نجاحا موفقاً فى هـذا الباب وقد استمرت هذه الجهود إلى نشوب الحرب أى إلى الوقت الذى تحدد فيه سعر القنطار من القطن تحديداً رسمياً .

٦ — تمتلك جمعيتان تعاونيتان ثلاث أسواق قروية .

رابعاً — استعمال الآلات الزراعية :

يصعب على المزارع الصغير بل والمتوسط الحال أن يستفيد بما يحصل عليه المزارع الكبير من اقتناء الآلات الزراعية لدراس القمح والأرز وآلات الرى والحرث . فهو يتحمل فى نفقات إنتاجه مصاريف لا يتحملها المزارع الكبير ، والجمعيات التعاونية الزراعية وحدها هى التى تستطيع أن تمكن الزارع الصغير من استعمال هذه الآلات ويمتلك بعضها فعلا أنواعا من الآلات الزراعية فالجمعيات التى تمتلك الآلات لدراس القمح أو لدراس الأرز أو كليهما معاً عددها سبع جمعيات والجمعيات التى تمتلك آلات حرث وآلات رى وآلات لتفريط الأذرة عددها تسع جمعيات وأهم ما يعوق استعمال الآلات الزراعية فى الوقت الحاضر هو صعوبة إدارة هـذه الآلات وصيانتها وقلة أجور العمال الزراعيين وانتشار البطالة بينهم وهو الأمر الذى نتوقع زواله بزوال هذه الحرب

ولا بد أن تشهد بلادنا انقلاباً زراعياً كما شاهدته أوربا فى القرن الماضى . وعندئذ يصبح من المحتم على الجمعيات الزراعيـة أن تسارع إلى اقتناء هذه الآلات لخدمة أعضائها .

خامساً — مقاومة الآفات الزراعية

تصاب بعض المحاصيل الزراعية وأشجار الفواكه فى كل عام بآفات زراعية تتلف جزءاً كبيراً من المحصول ومن الثمار . وتقاوم هذه الآفات بطريقة فنية تتبعها وزارة الزراعة مثـل مقاومة دودة القطن وتدخين أشجار الموالح . وفى مقدور الجمعيات التعاونيـة الزراعية أن تسدى أعظم الخدمات لأعضائها فى تنظيم هذه المقاومة على طريقة تعاونية تجعلها أشد أحكاما وأقل كلفة وأكثر فائدة وهو مايعود بالفائدة المادية الكبيرة على أعضاء هذه الجمعيات . وقد قامت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية باقتناء لجان لتدخين أشجار الموالح فى القليوبية والمنوفية والدقهلية . وهذه اللجان التعاونيـة للتدخين هى أحسن اللجان التى يرتاح إليها أصحاب البساتين إذا قيست باللجان الحكومية أو لجان الأفراد . ويبلغ عدد اللجان التعاونية للتدخين ١٦ لجنـة ويعود من وراء هذه العملية ربح وفير على الجمعيات بلغ فى بعض السنوات ضعف رؤوس أموال هذه الجمعيات وهى كلها أرباح كانت تضيع على أعضاء هذه الجمعيات فى كل عام . وتقوم بعض الجمعيات التعاونية الأخرى بتنظيم مقاومة دودة القطن على طريقة تعاونيـة ويبلغ عدد الجمعيات التى تتبع هذه الطريقة فى هذا العام ٣٧ جمعية ، ولولا قلة عدد موظفى التعاون المشرفين على الجمعيات التعاونية لزاد عدد الجمعيات التى تؤلف فرقا تعاونية للمقاومة زيادة كبيرة .

سادساً — نشر الصناعات الزراعية :

لعل أهم ما يوجه إلى الزارع المصرى من الانتقاد هو أنه لا يحسن الانتفاع

بما تحت يده من ثروة زراعية وهو لو عنى باستغلالها لعادت عليه بأكبر النافع ولزادت ثروة البلاد الزراعية زيادة كبيرة . فعسل النحل الناتج من الخلايا الحديثة وتربية دودة القز ومصانع منتجات الألبان والعناية بالمواشي ووسائل تعبئة محصول البلح وحفظه وصناعة قش المكانس وتربية الدواجن والعناية بمحصول البيض . كل هذه وغيرها صناعات زراعية خليقة بأن نوجه إليها عناية كبيرة إذا أردنا أن نزيد من دخل الفلاح ومن ثروة البلاد الزراعية . والجمعيات التعاونية الزراعية قادرة على أن تقوم بهذه المهمة خير قيام متى أصلح حالها ونظمت شئونها ولقيت الإرشاد الصحيح . وقد قامت بعض الجمعيات التعاونية ببعض هذه الأعمال على سبيل التجربة فى أوقات مختلفة . وفيما يلى بيان إحصائى عن ذلك :

١ — تمتلك جمعيات تعاونية مصانع لمنتجات الألبان .

٢ — تمتلك خمس عشرة جمعية مناحل تعاونية لإنتاج العسل من خلايا النحل الحديثة وقد أنشأت المصلحة أخيراً فرعا بها خاصاً بالنحالة التعاونية العصرية .

٣ — أجرت جمعيتان تعاونيتان تجارب على تعبئة وحفظ البلح والعجوة تمهيداً لإنشاء مصانع صغيرة لهذا الغرض .

٤ — شرعت جمعية تعاونية فى إنشاء مصنع صغير لعمل المكانس .

٥ — تمتلك أربع جمعيات تعاونية زراعية أنوالا يدوية لنسج القطن والصوف كما تكونت جمعيتان تعاونيتان صناعيتان لهذا الغرض .

سابعاً — التعاون المنزلى :

التعاون المنزلى أو التعاون الاستهلاكى هو تعاون المستهلكين للحصول على حاجاتهم المعيشية من صنف جيد وبسعر معتدل وبوزن أو كيل عادى مع حذف حلقة الوسطاء كما هى الحال فى جميع ضروب التعاون .

وقد ظل التعاون المنزلى فى مصر زمناً وهو مفتقر إلى العناية الواجبة لعوامل شتى أهمها كون البلاد زراعية . وصدر قانون التعاون السابق (سنة ١٩٢٣) قاصراً على الجمعيات التعاونية الزراعية وجعل الهيئة المشرفة على الحركة التعاونية تابعة لوزارة الزراعة إلى عهد قريب .

غير أنه إذا أريد الكمال لأية حركة تعاونية وجب أن نقف على قدمين من التعاون الزراعى والتعاون المنزلى فإن كلا منهما يكمل الآخر والزراع هم أيضاً مستهلكون كبقية طوائف الشعب .

ومن ثم اهتمت مصلحة التعاون منذ صدور قانون التعاون لسنة ١٩٢٧ شاملا لجميع أنواع التعاون بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية المنزلية فى مختلف المدن والبنادر وشجعها نجاحها واطراد تقدمها على تأسيس عدد آخر من تلك الجمعيات وخصوصاً بعد أن صارت مطلقة اليد فى تأسيس جمعيات تعاونية غير زراعية إلى جانب الجمعيات الزراعية التى استمرت فى نشرها .

وجاءت الحرب وظهرت مشاكل التموين وتعذر على المستهلكين الحصول على لوازمهم المعيشية فشعروا بالحاجة إلى الجمعيات التعاونية المنزلية لتسهل لهم الحصول عليها فنشطت حركة تأسيس الجمعيات المنزلية نشاطا كبيراً وعلى الأخص فى سنة ١٩٤٢ حتى بلغ عدد ما سجل فى خلالها ٤٠ جمعية جديدة وبذا كان عددها يتضاعف .

ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية المنزلية فى مصر فى الوقت الحاضر ٢١٤ جمعية منتشرة فى المدن وبعض القرى الكبيرة من أقصى البلاد إلى أقصاها .

وتضم هذه الجمعيات ٧٣٫٠٠٠ عضو ورؤوس أموالها ١٠١٫٠٠٠ جنيه واحتياطيها ١٥٠٠٠ جنيه وبلغت معاملاتها فى سنة ١٩٤٢ نحو مليون جنيه .

ومن الجمعيات التعاونية المنزلية ما هو منتشر بين طبقات العمال ليتيسر لهم الحصول على لوازمهم المعيشية بأسعار معتدلة فترفع بذلك القيمة الفعلية لدخلهم

الضئيل . ومنها ما هو قائم فى المدن الكبيرة وعواصم المديريات (وينـدر أن تخلو فى الوقت الحاضر عاصمة مديرية أو بندر أو مركز من جمعية تعاونية منزلية) حيث تؤدى خدمات جليلة لجميع المستهلكين من الطوائف المختلفة موظفين وأرباب مهن وحرف وصناع وعمال وتعتمد عليها الحكومة فى تسهيل مهام التموين إذ تعهد إليها بتوزيع الأقمشة ومايصعب الحصول عليه من الحاجات المعيشية كالسكر والزيت والأرز والدقيق .

وإلى جانب ما تقوم به الجمعيات المنزلية من خدمات يتولى كثير من الجمعيات التعاونية الزراعيـــة تزويد أعضائها بحوائجهم الاستهلاكية وقد بلغت قيمة ما وردته هذه الجمعيات لأعضائها فى سنة ١٩٤١ نحو ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه كما عهدت الحكومة أيضاً إلى هذه الجمعيات فى تموين أعضائها بحاجاتهم المنزلية فى الغذاء والكساء .

وقد تأسست أخيراً جمعية تعاونية لتوريد وإنتـاج الأدوية وسيكون لهذه الجمعية شأن كبير فى حل مشكلة من أعظم المشاكل التى تواجهها البـلاد فى الظروف الحاضرة .

ثامناً — نشر الخدمات الاجتماعية :

تقوم الجمعيات التعاونية إلى جانب أعمالها المتعددة بكثير من الاصلاحات والخدمات الاجتماعية ومثل هـذه الاصلاحات والخدمات يقوم بها المزارعون أنفسهم عن طريق جمعيـاتهم بدافع من شعورهم بالحاجة إليها . ولهـذا فإن الإصلاحات التى تأتى عن هذا الطريق هى إصـــلاحات أجدى على المزارعين وأقدر على الدوام من الإصلاحات الاجتماعيـة التى يسديها إلى أهل القرى من لا يقيمون بينهم ولا يشعرون بشعورهم . وقد فرض قانون التعاون لهذه الخدمات نسبة معينة من أرباح الجمعيـات فى كل سنة ينص عليها فى أنظمتها الداخلية . فمن الجمعيات من يقوم بالعلاج الطبى المجانى لأعضائها ومنها من يعمل

على توفير المياه الصالحة للشرب فى القرية ومنها من يقيم بناء مدرسة يقدمه إلى وزارة المعارف لإدارتها ومنها من يقيم صالة للاجتماعات فى داخل القرية وهكذا . . . مثل هذه الاصلاحات التى تقوم بها الجمعيات لا تكلف الحكومة شيئاً بينما لو قامت بها الحكومة لكلفت باهظ النفقات . وهناك بعض إصلاحات تقوم بها الجمعيات التعاونية تستطيع أن تتولاها المجالس القروية ولكن عدد هذه المجالس قليل جداً إذا قيس بعدد الجمعيات التعاونية فضلا عن أن معظم هذه المجالس لا يكاد يقوم بأعمال تذكر فى سبيل إصلاح القرية ولا تستطيع الجمعيات التعاونية حتى فى القرى التى قام بها مجالس قروية أن تقف مكتوفة اليدين فى سبيل تحقيق الاصلاحات المتعددة التى ينشدها الأهالى .

تاسعاً — تحقيق الاصلاحات التى تقوم بها المصالح والهيئات :

الجمعيات التعاونية هيئات لها الشخصية المعنوية وينظمها ويحميها قانون يوضح مبادئها وأنظمتها ويحدد حقوقها وواجباتها ويعبر عن أغراضها ومراميها الاقتصادية والاجتماعية وهى توجد فى داخل القرى وتؤلف من بين المزارعين أنفسهم . ولن تجد الحكومة هيئات تتوفر فيها هذه الصفات مجتمعة وتوجد فى داخل القرى وفى وسط المزارعين غير الجمعيات التعاونية، وهى بهذا الوضع تجمع بين أفراد المزارعين فى كل قرية على حدة وتؤلف من بينهم وحدة تستطيع أن تعتمد عليها كافة الوزارات والهيئات فى توصيل إصلاحاتها إلى أفراد المزارعين ولا شك أن اتصال الوزارات والهيئات بهذه الجمعيات التى لن يزيد عددها على عدد القرى أسهل وأيسر من اتصال الوزارات والهيئات بأفراد المزارعين جميعاً وهم يعدون بالملايين . فوزارة الشؤون الاجتماعية تستطيع أن توصل إصلاحاتها الإجتماعية إلى المزارعين عن طريق هذه الجمعيات وعن طريقها تستطيع وزارة الزراعة أن توصل إرشاداتها وأبحاثها الفنية إلى المزارعين وكذلك تفعل وزارة الصحة فى نشر إرشاداتها الصحية وهكذا حتى وزارة الداخلية

يمكن أن تستعين بهذه الجمعيات فى فض كثير من المنازعات والمشاحنات بين المزارعين .

ومن الناحية الأخرى فإن الجمعيات التعاونية هى الهيئات التى تستطيع أن تعبر عن طلبات أعضائها وحاجاتهم من مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وهو الأمر الذى يعجز المزارع الصغير عن الوصول إليه بمفرده فى كثير من الأحيان . وكثيراً ما نجحت هذه الجمعيات فعلا فى إيجاد محطات للسكك الحديدية أو فى وضع صناديق للبريد أو فى إقامة كبارى صغيرة فى منازعات الرى إلى غير ذلك من الاصلاحات .

عاشراً — نشر الثقافة التعاونية الديمقراطية :

تقوم الجمعيات التعاونية على مبادىء وأنظمة تطبق فعلا فى داخل كل جمعية ومن هذه المبادىء والأنظمة تعليم الأهالى كيف يستعملون حقوقهم فى داخل الجمعيات وكيف يناقشون أعضاء مجالس الإدارة فى الاجتماعات وكيف يحسنون انتخاب من يمثلهم فى هذه الجمعيات .

والجمعيات التعاونية بهذا الوضع هى مدارس للشعب تثقفه فى حقوقه وواجباته وتغذيه بمبادىء الديموقراطية الصحيحة وهى الكفيلة مع الوقت بالقضاء على كثير من المساوىء فى تقاليدنا الاجتماعية مثل سيطرة الغنى على الفقير واستبداده به وتحكم القوى فى الضعيف ولعل هذه الجمعيات (وما هى إلا برلمانات صغيرة) تكون خير أداة تعلم أفراد الشعب كيف يستعملون حقوقهم ويلتزمون واجباتهم الوطنية العامة .

وتصدر مصلحة التعاون مجلة شهرية توزعها على الجمعيات التعاونية المختلفة وتنشر فيها المبادىء والتعاليم التعاونية التى تهدى أعضاء تلك الجمعيات إلى حسن القيام بالمهام الملقاة على كواهلهم كما تبث فكرة التعاون بين غيرهم لينضموا إلى الجمعيات القائمة أو يؤلفوا جمعيات جديدة فى المدن والقرى التى لا تزال

خالية منها وفى الوقت نفسه تعمل تلك المجلة على نشر الثقافة الريفية والترغيب فى الريف ورعاية مصالح الفلاح .

وقد شرعت مصلحة التعاون أخيراً فى الانتقال بالجمعيات التعاونيـة خطوة جديدة إلى الأمام ، وهى خطوة واسعة نرجو أن يكون لها أثر كبير فى استنهاض همم تلك الجمعيات وإشعارها بما لها من شأن عظيم فى نشر الثقافة التعاونية بين أعضاء الجمعيات . ولهـذا فقد أعدت المصلحة العدة لعقد مؤتمرات تعاونيـة فى كل إقليم، على أن تتوالى هذه المؤتمرات الواحد إثر الآخر وتتكرر من عام إلى آخر وتهيأ فيها الفرص للجمعيات التعاونية للتعبـير عن آرائها وطلباتها وتصدر قرارات يكون لها أثر على الرأى العام من جهة ، وعلى أعضاء هذه الجمعيات بوجه خاص . وقد عقد فعلا المؤتمر التعاونى الأول للجمعيات التعاونية فى مديرية الدقهلية بمدينة المنصورة يوم ١٠ يونيه سـنة ١٩٤٣ برياسة معالى وزير الشئون الاجتماعية .